مقياس إجراءات الاستيراد والتصدير

الدرس الثاني يتناول:

عمليات الاستيراد

مفهوم الاستيراد، أنواع الاستيراد

يقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتوجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها.

ويعريف الاستيراد بصفة عامة على انه جلب السلع من خارج حدود الوطن الى داخل حدود البلد و ادخالها الى الدائرة الجمركية وتسجيل البيان الجمركي من اجل إخراجها كسلعة مستوردة.

وهو ايضا: الاستيراد هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة ائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها .

وتمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر زيادة في الانفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشر ائية الوطنية و إنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من الإنفاق في الداخل وزيادة الطلب على السلع الخارجية.

كما يقصد بالواردات كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الاخرى، مقابل سلع وخدمات، أو مقابل ذهب، أو عملات أجنبية تلقى قبوال دوليا تدفعها الدولة أو المقيمين بها، أو مقابل تعويضات ومنح معينة، وتكون الواردات مسعرة بالقيمة سواءا بطريقة (CIF) او (FOB) او غيرها

أنواع الاستيراد

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الاستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج , وتلبية رغبات الزبائن , و انواع الاستيراد هي :

1/ الاستيراد بغرض الاستثمار:

نرى في هذا النوع من الاستيراد الذي تقوم به المؤسسة بغرض الاستثماروالتوسع في المشاريع بأlا تحتاج إلى تجهيزات و تجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد لتلك التجهيزات الاستخدامها في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع.

2/ الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكملة:

للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي استيراد مواد إضافية مكملة لعملية الإنتاج قصد توسيع نشاطه.

كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمركبات الصناعية تقوم باستيراد هذه المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار... الخ حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

3/ الاستيراد بغرض التجارة:

يتضمن هذا النوع من الاستيراد الشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بغرض بيعها بالاستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال النقص في المنتجات.

لماذا نستورد؟

لتغطية النقص الموجود على المستوى المحلي بالنسبة للبلد (احتياجات الدولة لتلبية طلبات مواطنيها وخاصة منها الأساسية كغذاء والدواء وغيرهما مثل القمح الصلب و اللين لان هناك فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك) وعلى مستوى المؤسسات كذلك من مواد أولية والعتاد تكنولوجية ...الخ حيث يمكن
زيادة تنافسية المؤسسات بعد الحصول على الإمكانيات من الاستيراد سواءا الخاصة بالمواد او بالتنكنولوجيا او غيرها حيث يمكنها تبني استراتيجية تصدير واستيراد ويمكنها بعد اكتفاء السوق المحلي الاتجاه نحو التصدير

أهمية الاستيراد

لاستيراد اهمية كبيرة خاصة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية حيث يسهم الاستيراد الراسمالي بشكل غير مباشر في نمو الدخل الوطني و ذلك عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة اعباء التنمية، حيث يتم المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة للتنمية الاقتصادية
السلع الضرورية سواء للمؤسسات من اجل الإنتاج او المواطنين من اجل سد احتياجتهم.
كذلك الاستيراد اهمية في كونه طريقة فعالة في تحصيل قيمة الصادرات، كما يتيح الفرصة للحصول ايضا على بعض السلع بتكلفة ارخص من انتاجها محليا، و اتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محليا او لا تنتج مطلقا نتيجة لعدة عوامل كالمناخ، سوء مو اقع املوارد الطبيعية...الخ

مفهوم التصدير

هو تلك العمليات التي تتعلق بالسل والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في أي البلد.
وهو يضا عملية بيع في الخارج جزءا من إلانتاج سلعا كانت أو خدمات ملجموعة اقتصادية ما (منطقة معينة او بلد).
يساعد زيادة حجم الصادرات في نمو اقتصاد الدولة إذ تستمد الشركات الكبيرة العاملة داخل الاقتصادات المتقدمة جزءًا كبيرًا من أرباحها السنوية من عمليات التصدير للدول الأخرى، يعتبر تعزيز التبادل التجاري وتشجيع عملية الاستيراد والتصدير من المهام الأساسية للحكومات المختلفة لتنظيم وإدارة العلاقات الدولية وذلك لتحقيق الفائدة للطرفين.

أهمية التصدير

عمليات التصدير مهمة على المستوى الاقتصادي لكل من الدولة والمؤسسة

- بالنسبة للدولة

- إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة, و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

- إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية, كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضاً, و هذه العلاقة التكاملية تؤدي حتماً إلى تطور الصناعات غير التصديرية و تحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.
- إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية, و القدرة على المنافسة, للحصول على أكبر حصة تسويقية, و هذا التواجد يفرض على الؤسسات المصدرة مواكبة المؤسسات المنافسة لها في الأسواق الخارجية, من حيث تكنولوجيا الإنتاج, و تطوير المواصفات الفنية, و استخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً و غيرها, و كل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات التصديرية, بشكل مباشر و تطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر, و أقرب مثال على ذلك الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في أوائل السبعينات, و رغم أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية و أمريكا, إلا أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة و مكنها من نقل التكنولوجيا الإنتاجية من الدول المنافسة و تطويرها إلى الأفضل حتى أصبحت الآن الأكثر بيعاً و الأكبر تفضيلاً من جانب المستهلك الأوروبي و الأمريكي على حدّ سواء. وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان, و بدأت تغزو أسواق العالم.

يمكن القول ان التصدير يحقق تحسين الجودة و تخفيض في تكاليف الإنتاج و التكلفة النهائية, وصولاً إلى احتلال وضعية تنافسية أقوى, و بالتالي الاستحواذ على حصة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال و بالتالي الحصول على أكبر أرباح و توزيع جزء منها إلى المساهمين و إعادة استثمار الجزء الباق في نشاطات مختلفة

و بالتالي القدرة التصديرية الفعلية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب, بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات التي تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة